الدستور
من تيلي لوميار

الضمان يُجدّد إدارته والمضمون ينتظر مصيره
(ص5)

الكنيسة تعلّم الإقتصاد
(ص7)

العدد 15 | أسبوعيّة | سياسيّة | جامعة | الأحد 30 آب 2026 | 8 صفحات

نحن وثقافة «الكتاب»

«الكتاب» او التسمية التي كانت تتردد على لسان الرئيس المرحوم فواد شهاب، صارت اشبه باللازمة التي يرجع اليها معظم السياسيين، في التصاريح وفي تبادل الاتهامات، كما في دعواتهم الظاهرة الى احترام الدستور، و«حرصهم» على تطبيق احكامه.

ولعل في اختيار هذا التعبير من قبل الرئيس «الامير»، اشارة الى ان الدستور، من دون سواه، هو الاسمى بين القوانين والنصوص المعتمدة، اذ لا يحتاج الى تعريف او نعت او اجازة دخول الى القاموس المتداول بين الناس . فمجرد ذكر «الكتاب»، بالمطلق، يعني الوقار والاتزان، ويعني الثبات والمرجعية، والضمانة والثقة، كما يعني وجوب التطبيق، وصعوبة التعديل تبعاً للاهواء، او لارضاء ضيوف على الظروف .

تلك الشروط كم نشكو من قلة احترامها في وطننا، فنتجاوزها كلما دعت الى ذلك «ضرورات وطنية»، وكل مرة نبررها انها: «لمرة واحدة فقط»

في قراءة اكثر بيبلية، يسمح كثيرون لأنفسهم، عند ذكر «الكتاب»، استحضار «الكتاب المقدس»، وما يحمله من قواعد ومبادئ سماوية، تنظم حياة الناس، افرادا وجماعات، وتوجّه باتجاه خير الانسان، غاية كل «كتاب»، الذي من اجل البشرية قال السيد المسيح: «جئت لتكون لهم الحياة، وتكون وافرة».

الى هذا المستوى «السماوي»، يرتفع معنى» كتاب» الرئيس فواد شهاب، الذي كان متصالحاً مع ربه، وممارساً ايمانه، ومعتبراً ان كتاب الوطن- اي دستوره- قبس من كتب الله المقدسة.

في مئوية دستورنا اللبناني، التي احتفلنا بها من بكركي، مع اطلاق هذه الجريدة، بالتزامن مع يوم اعلان الدستور، في ٢٤ نوار المنصرم، دعونا، وندعو مواطنينا الى تكريس هذه السنة للتأمل في الدستور، ككتاب لبنان المقدس، ليس من زاوية تاريخيته او صياغته او تقنياته وحسب، بل في مختلف ابعاده الوطنية والسيادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وبنوع خاص من حيث تجسيده لفكرة لبنان، ومعنى التوافقية، وادارة التنوع، وفق ديمقراطية حضارية، يمكن تعليمها وتعميمها.

ولأن التربية على المواطنة، تتآخى، بل تتكامل والثقافة الدستورية، لا بد لنا، في هذه الصحيفة، من نشر ما تجود به اقلام المفكرين والعاملين في الشأن العام، باعتبار ان هذه الثقافة ترفعنا عن عالم الممارسات المتداولة، والحسابات والمحسوبيات، وتسمح بتنمية مفهومنا للحيّز العام، وتقودنا الى وعي اعمق للتفكير والنقد البنّاء، بعقلانية تتحالف والبراغماتية او واقع الارض.

صحيح ان تعميم المعرفة الدستورية سبيل الى حسن تفسير الدستور، والى احترام احكامه ومحاذرة مخالفتها، غير ان الصحيح ايضاً ان هذه المعرفة لا ينبغي ان تقتصر على هذه النتيجة فقط، بل ان تضيء، ايضاً، على فرادة الدستور اللبناني، الذي يعكس فرادة الوطن، بتوازنه الدقيق، وبحرصه على المواثيق، وبالتعبير الواضح عن حضارة المشاركة، في الحكم وفي الحوكمة، مع احترام مطلق لحرية الاديان، وحقوقها، ومنها ما يتناول الاحوال الشخصية، في تشريعاتها واحكامها القضائية.

غير ان الحرية في الدستور لا تقتصر على الاديان- كما انها لا تعتنق اياً منها- بل تمتد الى كل عناصر الوطن ومكوّناته السياسية والاجتماعية والثقافية... وسواها، حتى باتت ختما ممهوراً على دستوره، وملازمة لشعبه الذي يعيش، حتى في قلب الانكسارات والمعاناة، «حرية ابناء الله»، التي لا تنكسر، بل تبقى، كما الوطن، منارة اشعاع حر في ظلام العالم، يقرأها اهلنا في «كتابهم»الواحد، في دستور «الوطن النهائي»، الذي لا نريد لرسالته انتهاء،

رئيس التحرير

المواطنة والدستور...
متى يصبح الوطن أكبر من طوائفنا؟

انطونيو الهاشم

نقيب المحامين سابقاً

ثمة أوطان تنهار لأن جيوشاً غزتها، وأوطان تنهار لأن اقتصادها أفلس، وأوطان تموت بطريقة أكثر هدوءاً وأشدّ قسوة، حين يتوقف أبناؤها عن الشعور بأنها وطنهم.

ولعلّ هذه هي المأساة الأعمق في لبنان.

لسنا أمام أزمة حكم فقط، ولا أزمة دستور، ولا أزمة اقتصاد، ولا حتى أزمة طائفية بالمعنى التقليدي للكلمة. نحن أمام سؤال أخطر من ذلك كله، هل ما زال اللبناني يشعر أنه ينتمي إلى وطن، أم أنه أصبح فرداً في جماعة تعيش، مع جماعات أخرى، فوق أرض اسمها لبنان؟

ذلك هو السؤال الذي نخشى أن نطرحه. لأن الإجابة عنه قد تكون موجعة.

والدستور ليس بعيداً عن هذا السؤال، بل هو في صميمه. فمقدمة الدستور تعلن أن لبنان «وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات»، وأنه جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل. فإذا كان الدستور قد حسم هوية لبنان وطبيعة العلاقة بين أبنائه، فإن الممارسة ما زالت تعيد فتح السؤال كل يوم. أزمتنا، إذاً، ليست في غياب النص، بل في غياب الدولة القادرة على تحويل النص من وعد مكتوب إلى حياة معيشة.

منذ ولادته، يتعلم اللبناني سريعاً من هو. يعرف طائفته، وعائلته، وقريته، وكل شيء عن جماعته.

نعبر يومياً المناطق نفسها، ونقف على إشارات السير نفسها، ونأكل الخبز نفسه، ونتنفس الهواء نفسه، ثم نعود مساءً إلى جماعاتنا وكأننا شعوب متجاورة لا شعب واحد.

وهكذا يتحول الوطن من بيت جامع إلى فندق كبير تسكنه طوائف متعددة، لكل منها غرفتها ومفتاحها وذاكرتها وحراسها.

لكن الفندق ليس وطناً.

وهنا تظهر الهوة بين لبنان الدستور ولبنان الممارسة. فالمادة السابعة من الدستور تقول إن اللبنانيين جميعاً سواء لدى القانون، وإنهم يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الواجبات العامة من دون فرق بينهم. لكن اللبناني، في حياته اليومية، كثيراً ما يدخل إلى الإدارة والوظيفة والمستشفى، وحتى إلى باب العدالة، لا باسمه كمواطن، بل محمولاً على اسم طائفته أو زعيمه أو صاحب النفوذ الذي يقف وراءه. وبذلك تصبح المساواة الدستورية نصاً جميلاً، فيما اللامساواة هي التجربة التي يعيشها الناس.

لا يمكن أن نلوم اللبناني لأنه لجأ إلى طائفته إذا كانت الدولة قد تخلّت عنه. وهنا تكمن الكارثة. فالدستور يخاطب اللبناني بوصفه مواطناً، لا تابعاً ولا رعية ولا رقماً في جماعة. وعندما تعجز الدولة عن إيصال الحقوق إلى المواطن مباشرة، وتدفعه إلى المرور عبر أبواب الزعماء والطوائف، فإنها لا تضعف المواطنة فحسب، بل تنقض المعنى العميق للدستور. فالدستور لا يُخرق فقط عندما تُعطّل مؤسسة أو تُنتهك صلاحية، بل يُخرق أيضاً كلما اضطر مواطن إلى استعارة نفوذ زعيم لكي يحصل على حق يفترض أن تمنحه إياه الدولة.

لقد طلبنا من اللبناني أن يكون مواطناً، بينما عاملناه كزبون.

طلبنا منه أن يؤمن بالدولة، بينما جعلناه يرى بأم العين أن من يملك واسطة أقوى من صاحب الحق.

طلبنا منه أن يحب وطنه، ثم جعلنا أبناءه يقفون أمام السفارات طلباً لمستقبل.

فأي مواطنة يمكن أن تنمو في أرض كهذه؟ المواطنة ليست خطبة في عيد الاستقلال. إنها مستشفى لا يسأل المريض عن طائفته. ومدرسة جيدة لا تكون امتيازاً لفئة. وقضاء لا يعرف هاتف السياسي. ووظيفة يحصل عليها الأكفأ، لا الأقرب إلى صاحب النفوذ. وشرطي يحمي المواطن لأنه مواطن. وهذا هو المعنى الحي للدستور.

أما العيش المشترك، فلا يتحقق بمجرد جمع ممثلي الطوائف حول طاولة الحكم، ولا باقتسام المناصب والحصص، بل بأن يشعر كل لبناني أن ذاكرة الآخر جزء من ذاكرته، وأن دم الآخر ليس أقل حرمة من دمه. فالعيش المشترك ليس شراكة في السلطة فقط، إنه شراكة في الألم والكرامة والمسؤولية والمصير.

(تتمّة ص ٣)

ملف الدستور

المنهجية الطبيّة في التشخيص والعلاج
فهم دستور لبنان وإمكانية حوكمته

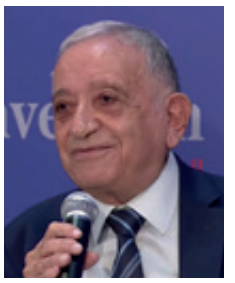

أنطوان مسرّه

عضو المجلس الدستوري، ٢٠٠٩-٢٠١٩

يمكن رصد ثلاثة مزالق في سجالات دستورية بشأن لبنان من قبل قانونيين - ولا نقول حقوقيين - ودستوريين متطفلين على البحث الدستوري العالمي والمقارن وسياسيين شعبويين ومراهقين سياسيين وايديولوجيين ومثقفين بدون خبرة:

- اغتراب ثقافي في اعتماد مرجعية مجتمعات وأنظمة سياسية تختلف عن لبنان: فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأميركية...

- جهل للأبحاث المقارنة الدولية، بخاصة منذ سبعينيات القرن الماضي، في ما يتعلق بتعددية أشكال البناء القومي، بخاصة البناء القومي التعاقدي أو بالمواثيق.

- مفهوم يعقوبي Jacobin للحداثة والعصرنة حيث يتوجب تذويب وصهر التعددية الثقافية، أي الدينية والاتنية والعرقية واللغوية...

١. المنهجية الطبية: هي الاستنتاجية في كل العلوم وفي كل ما يتعلق بمختلف أنماط التشخيص والعلاج. في الطب، كما في منظومة دستورية، يوجد ثلاثة أنماط علاجية: البتر بإزالة الموضع المرضي، أو العلاج المتدرج، أو التكيّف العلاجي مدى الحياة مع الوضع الخاص للحالة المشكو منها. انها المنهجية العقلانية لبنانيًا بخاصة منذ ميشال شيحا وكل الآباء المؤسسين وواضعي الميثاق اللبناني الذي يكفر لبنانيون به ثم يعودون اليه بثبات.

يسعى البعض الى توصيفات علاجية للمريض اللبناني استنادًا الى خبرات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية... في حين يستحيل علاج أي مرض إلا بأدويته هو الخاصة.

يجتاح مرض سرطاني لبنان في مراحل متقطعة ثم يقتل هذا السرطان ذاته! يطغى سرطان على لبنان ويتآكل الجسم اللبناني ويمتد، كما يقول الدكتور أنطوان قربان، الى أن يطغى السرطان على كل الجسم المتآكل فيموت السرطان أيضًا لأنه قضى على البيئة التي يعيش فيها والتي تسمح له بالحياة والاستمرارية. لبنان فخ وحقل الغام لكل المعتدين والمحتلين والمخادعين والغرباء عن خصوصية طبيعته.

عندما لا يتقيّد المريض بشروط الوصفة الطبية العلاجية، وعندما لا تكون الثقافة الدستورية السائدة في انسجام مع العقلانية والواقع، تصبح أي وصفة علاجية غير فاعلة! هكذا أيضًا إذا كانت الدولة لا تمتلك مواصفاتها السيادية حيث لا يستقيم أي دستور بدون سيادة الدولة، مع جيش واحد ودبلوماسية واحدة، حتى في مجتمعات بلغت درجة قصوى في التماسك والاندماج.

موضوع المناعة أساسي في الطب كما في صلابة أي مجتمع. هل اكتسب اللبنانيون مناعة خلاصية وتوبة قومية رادعة من خلال ذاكرة جماعية مشتركة تجاه المحتلين والمغامرين والمقامرين والمراهنين والسياسيين المراهقين والمخادعين؟

٢. المرجعية العلمية: تتكرر غالبًا المقولة التالية: إذا قال أحدهم انه فهم لبنان فهذا يعني انه لم يتم شرحه له جديًا! لبنان مستعصي على الفهم بسبب غياب المرجعية العلمية وغياب المنهجية في التشخيص والعلاج لدى أكثر الباحثين. وعندما برزت الأبحاث الدولية المقارنة منذ سبعينيات القرن الماضي، بخاصة مؤتمر اليونسكو في Cerisy-la-Salle سنة ١٩٧٠ حول أنماط البناء القومي وحول المجتمعات التعددية التي كانت تعتبر ذات أوضاع خاصة sui generis انطلق كتّاب، لبنانيون وعربًا وأجانب، في اعتبار هذه الأبحاث المقارنة عقيدة أو فلسفة doctrine théorie philosophie كالرأسمالية والشيوعية والاشتراكية... في حين انها تصنيف لأنظمة سياسية موجودة واقعًا classification typologie وليست من انتاج مخيّلات مفكرين وباحثين.

عندما يتم تصنيف ظاهرة طبيّة في الجسم البشري: سرطان، سيدا، كورونا...، يُعمل بعدئذ على دراسة حالات في سبيل استخلاص السببية المرضية والعلاج. وما هو الأخطر بكثير، بخاصة في لبنان، اعتماد المخادعة والتلاعب بالتعددية مع تداول شعارات لا علاقة لها بأي منهجية علمية: ميثاقية، توافق، حجم، أحجام، ثلث، تعطيل...! تنجرف سجالات ومناقشات وأبحاث في تشخيصات عديدة، وغالبًا متلاقية، ولكن غالبًا بدون وصفة بالمعنى العلاجي في انسجام مع المنهجية العلمية في التشخيص والعلاج. لماذا الغياب العلاجي من قبل مثقفين ودستوريين واعلاميين وفاعلين اجتماعيين ومواطنين طيبي النيّة؟ إذا أخضعنا أعمال مثقفين لبنانيين وأجانب حول النظام الدستوري اللبناني منذ ١٩٢٠ الى محكمة لتقدير مدى الفاعلية effectivité، فماذا تكون الحصيلة؟ نطلق غالبًا مبادئ: لبنان الرسالة، والحوار المسيحي الإسلامي، والوحدة التعددية، ودور لبنان العربي والعالمي... في حين يتم زعزعة شرعية légitimité البنيان اللبناني في ذات الوقت في الادراك الجماعي من قبل مثقفين ايديولوجيين أو بدون خبرة وقانونيين. يلتقي الاضطراب في إدراك شرعية الكيان اللبناني مع المقولة الأيديولوجية الصهيونية في المساحة الهوية espace identitaire والمقولة الصهيونية ان «لبنان خطأ تاريخي وجغرافي»! وتمّ توصيف لبنان بعد الكارثة بخاصة منذ ٢٠١٦ بأنه أصبح "monstre ingouvernable" (Le Monde، ٢٠٢٠/١١/٣٠)

٣. الوصفة الدستورية العلاجية: اختباريًا، والاختبار هو أساس كل العلوم، لا توجد احتمالية أخرى للبنان alternative غير ميثاق ١٩٤٣ ودستور ١٩٢٦ والميثاق الوطني المستعاد في وثيقة الوفاق الوطني-الطائف سنة ١٩٨٩! يتضمن نص الدستور اللبناني بالذات كل السياقات التطبيقية والمعيارية وسياقات التطوير الذاتي انسجامًا مع كل المعايير العالمية في الإدارة الذاتية الحصرية أو نظرية التعددية الحقوقية pluralisme juridique (المواد ٩ و ١٠ و ١٩)، والتمييز الإيجابي discrimination positive (المادة ٩٥)، وسياق التقرير (المادة ٦٥)، وتشكيل حكومات «إجرائية» حسب توصيف الفصل الرابع وليس حكومات مجالس نيابية مصغرة تجعل من النظام البرلماني اللبناني نظامًا مجلسيًا régime d'assemblée حيث لا معارضة فاعلة ولا محاسبة ولا رقابة بل تبادل منافع وتبادل نفوذ. تتوفر الوصفة العلاجية في الدستور، نصًا وروحًا، في أربعة شروط مسبقة:

١. السيادة أولاً أي امتلاك الدولة كامل صلاحياتها المسماة ملكية: احتكار القوة المنظمة أي جيش واحد لا جيشان، احتكار العلاقات الدبلوماسية أي دبلوماسية واحدة في اطار جامعة الدول العربية وليس دبلوماسيتين، فرض الضرائب وجبايتها، وإدارة السياسات العامة.

٢. رئيس الجمهورية (الماروني) هو «رئيس الدولة يسهر على احترام الدستور» (المادة ٤٩).

٣. حكومات «إجرائية» (الفصل الرابع من الدستور اللبناني) وليس برلمانات مصغرة تحوّل النظام البرلماني اللبناني الى نظام مجلسي.

٤. مثاقفة الدولة في الادراك الجماعي من خلال تأريخ علمي وواقعي للبنان وذاكرة جماعية وتربية لصالح الأجيال الجديدة.

يتطلب ذلك احياء خطة النهوض التربوي الواردة من وثيقة الوفاق الوطني بالذات والتي تجسّدت في المركز التربوي للبحوث والانماء بقيادة البروفسور منير أبو عسلي في السنوات ١٩٩٦-٢٠٠٢ ثم تم تحويلها الى مسار بروقراطي وتفشيلها من قبل سلطات الاحتلال واعوانه الداخليين.

تبرز هنا معضلة أخرى! الأطباء الذين ينكبون على معالجة لبنان المريض هم غالبًا اخصائيون أكثر حرصًا على التشخيص وليس على العلاج! ينساقون في التشخيص والتحليل وهم بغالبيتهم حريصون على موقعهم وليس على صحة المريض! يتجاهلون بالتالي كل الجانب الخاص بالمريض الذي لا يتقيد بالوصفة! الحاجة طبعًا الى تشخيص دقيق، ولكن ايضًا الى معالجة نفسية! ما يعني ان علاج المريض اللبناني مؤسسي وثقافي في آن!

دبلوماسيون مُعتمدون في لبنان في الحالة الكارثية التي يعيشها اللبنانيون أدركوا بالعمق حالة المريض اللبناني! جاء في كلام أحدهم: «إذا كنتم تريدون الاستمرار في الترقيع manigances فلا تعتمدون على دبلوماسيتنا». يعني ذلك ان الإصلاحات الخطابية غير مجدّية بدون التقيد بوصفة «الكتاب» وثقافة دستورية ومثاقفة الدولة في علم النفس التاريخي.

مئوية الدستور: من لبنان الكبير إلى «لبنانيين كبار»

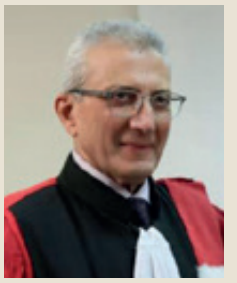

طوني عطاالله

عميد المعهد العالي للدكتواره في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية سابقًا في الجامعة اللبنانية

ليست مئوية الدستور اللبناني مناسبة للاحتفال بنصٍّ عمره مئة عام، بل مناسبة لطرح سؤال صعب:

ماذا بقي من الفكرة التي جعلت لبنان دولة، وماذا بقي من الدولة التي أعطاها دستور ١٩٢٦ شكلها القانوني؟

بعد قرن كامل، يبدو المشهد كأننا ارتكبنا خطأً في ترتيب الأولويات: نناقش تغيير النظام قبل أن نطبق النظام، نبحث عن تعديل الدستور قبل أن نحترم الدستور، ونقترح إعادة تأسيس الدولة قبل أن نستعيد الدولة القائمة. كأن لبنان يحتاج إلى دستور جديد، فيما مشكلته الأساسية أن الدستور لم يُحترم بما يكفي. المفارقة الكبرى ان أزمة لبنان ليست في نقص النصوص، بل في فائض التأويل ونقص الالتزام.

من السهل إلى الدستور

إن العودة إلى إعلان لبنان الكبير تكشف أن مشروع الدولة لم يكن مجرد رسم حدود على الخريطة.

كان السؤال: كيف يستطيع لبنان أن يكون دولة قابلة للحياة ومفيدة لمحيطها في تجربتها المتنوعة؟

هذا ما نستكشفه في مواقف البطريرك الياس الحويك، ثم في مراسلات المطران كيرلس مغبغب، مع رئيس الحكومة ووزير الخارجية الفرنسي ألكسندر ميللارن سنة ١٩٢٠، وهي مواقف ووثائق تتجاوز السجال الطائفي والسياسي الذي أُحاط بقيام لبنان الكبير. لم يطالب الحويك ومغبغب فقط بـ«ضم الأقضية الأربعة»، بل قدما نظرية متكاملة في مقومات الدولة.

لبنان، في منطقه، يحتاج إلى سهله. يحتاج إلى البقاع والجنوب والشمال لأن الجبل وحده لا يؤمن الغذاء، ولا يسمح بقيام دورة اقتصادية مكتملة. يحتاج إلى الأرض الزراعية كما يحتاج إلى الساحل، وإلى التواصل الجغرافي كما يحتاج إلى الاستقلال السياسي. ولذلك فنن استعادة ما سُلخ عنه مثل البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا لم يكن، في جوهره، عملية توسع جغرافي، بل استكمال لشروط الدولة.

هذه ربما إحدى أكثر الأفكار غيابًا عن تاريخ لبنان وعن السردية اللبنانية التقليدية: لبنان الكبير لم يكن كبيرًا لأنه أُضيفت إليه أراضٍ، بل لأنه أصبح أكثر قابلية لأن يكون دولة وتجربة غنية على المستوى الإنساني.

من واجب اللبنانيين الخروج من الجدل النزاعي حول وادي الحجير ومؤتمر الساحل، ومن كان مع فيصل ومن كان ضده، ومن حضر ومن قاطع. تلك وقائع مهمة، لكنها لا تختصر الحقائق. فنلى جانب مواقف سياسية متعارضة، كانت هناك مطالب لبنانية متعددة، من الجنوب اولبقاع وزحلة وسواها، تنظر إلى الدولة من زاوية مختلفة: كيف تعيش؟ وتطعم أبناءها؟ كيف تتصل مناطقها وتستمر؟ مراسلات مغبغب لا يزال بعض اللبنانيين عاجزين عن فهمها: السيادة ليست علمًا وحدودًا فقط، السيادة تحتاج إلى مقومات مادية تجعل الدولة قادرة على الاستمرار.

من إعلان الدولة إلى دستورها

في الأول من أيلول ١٩٢٠ أُعلنت دولة لبنان الكبير. وبعد ست سنوات، جاء دستور ١٩٢٦ ليمنح الدولة بنيتها القانونية والمؤسساتية. حدثان مميزان: إعلان لبنان الكبير أنشأ الدولة، ثم دستور ١٩٢٦ الذي وضع قواعدها. جوهر مئوية الدستور انه لم يكن مجرد وثيقة لتنظيم السلطات، بل كيف يتحول مجتمع متعدد الطوائف والمصالح والذاكرات إلى دولة واحدة من دون أن يتحول الاختلاف إلى نزاعات دائمة؟ المساهمة الأهم للدستور ليست في توزيع السلطات فحسب، بل في تحويل التعدد من سبب للص ا رع إلى قاعدة للشراكة.

أثبتت التجربة أن الدولة لم تكن إنجاز طائفة واحدة. المسيحيون كان لهم دور تأسيسي في قيام الكيان،

لكن الطوائف الأخرى «تلبننت»، مع الزمن، في تفاعل سياسي ودستوري عميق. وفي المحاضر التي رافقت نشأة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ولا سيما في مرحلة الإمام موسى الصدر والرئيس حسين الحسيني، نجد مفاهيم ستصبح لاحقًا من صلب ديباجة الدستور بعد الطائف: العيش المشترك، لبنان الوطن النهائي لجميع أبنائه، الانتماء العربي، رفض التقسيم والتوطين، والشرعية الدستورية. لم يعد السؤال بعد قرن: من صنع لبنان؟ بل من يحمي لبنان الذي صنعه اللبنانيون جميعًا؟

لا نحتاج إلى تأسيس جديد

هنا تبلغ المئوية معناها السياسي الأعمق. لبنان لا يعاني فراغًا تأسيسيًا. يعاني فراغًا في احترام التأسيس. كلما استعصى علينا تطبيق الدستور، اخترعنا دستورًا آخر. وكلما عجزنا عن تنفيذ قاعدة، اقترحنا تعديلها. وكلما أفشلنا الحلول، حملنا النظام مسؤولية الفشل. تحولت الحياة الدستورية إلى ما سماه غسان تويني ذات يوم «عصفورية دستورية»: كل فريق يقرأ الدستور من موقع قوته، لا من موقع القاعدة الدستورية. لكن دستورًا لا يُحترم لن يصبح أفضل بتعديله.

يقول الرئيس حسين الحسيني في افتتاح مؤتمر الطائف، محذرًا من «الطرق المسدودة»، إن من أخطر الأوهام أن تتصور فئة، مهما كبر عددها أو اشتد ساعدها، أنها تستطيع فرض رأيها على الآخرين. تلك ليست عبارة من الماضي، إنها قاعدة إنقاذ للبنان. فلا السلاح ينتج دستورًا، ولا العدد ينتج شرعية، ولا الخارج ينشئ وطنًا، ولا تعديل النص يعالج انهيار الإرادة في احترامه.

من لبنان الكبير إلى الدولة الكبيرة

كان التحدي سنة ١٩٢٠ أن يصبح لبنان دولة قابلة للحياة. وكان التحدي سنة ١٩٢٦ أن تصبح هذه الدولة دولة دستورية. أما تحدي المئوية الثانية فهو أن تصبح الدولة دولة كاملة السيادة.

لا يمكن أن تكون هناك دولة واحدة بقرارين، ولا جيش واحد بإدارتين، ولا سياسة خارجية بموقفين متعارضين، ولا دستور يُطبق على فئة ويُستثنى منه فريق. ولا دويلة رديفة إلى جانب دولة رسمية. اختبر لبنان الوصايات والاحتلالات والتدخلات والمشاريع العابرة للحدود. وكلها انتهت، عاجلًا أو آجلًا، وبقي لبنان. أما الدرس الذي لم نتعلمه بعد فهو أن الخارج لا يستطيع أن يكون بديلًا عن الدولة، والقوة لا تستطيع أن تكون بديلًا عن الشرعية.

إن الوفاء للحويك، وللمطالبين بلبنان الكبير، وللمشرعين الذين وضعوا دستور ١٩٢٦، يكون بتحقيق الغاية التي اجتمعوا حولها: أن يكون للبنان دولة، ودستور يحكمها، وشعب يختلف من دون أن تتصارع فئاته.

بعد مئة عام، لا يحتاج لبنان إلى «لبنان أكبر» أو «لبنان أصغر» بالخرائط، ولا إلى دستور أكبر بالنصوص. إنه يحتاج إلى دولة أكبر من الطوائف، وأكبر من الزعماء، وأكبر من السلاح، وأكبر من الخارج.

وإذا كان غورو قد تحدث عن الحاجة إلى «لبنانيين كبار»، فنن المئوية الأولى للدستور تفرض ترجمة العبارة إلى امتحان عملي: إما أن نكبر بقدر لبنان الذي ورثناه، وإما أن نصغر دونه. المشكلة ليست في صِغَر لبنان. المشكلة في صِغَر السياسة أمام لبنان.

تابع ص ١: **المواطنة والدستور...**

إنّ لبنان بلا تنوعه يفقد جزءاً كبيراً من معناه.

ليس المطلوب أن يكون المسيحي أقل مسيحية لكي يكون لبنانياً، ولا المسلم أقل إسلاماً، ولا الدرزي أقل تمسكاً بخصوصيته، ولا أي جماعة أقل وفاءً لذاكرتها. المطلوب ببساطة أن يكون هناك شيء أعلى من الجميع حين يتعلق الأمر بالوطن:

أن نحمل هوياتنا من دون أن نحولها إلى خنادق.

أن تكون الطائفة بيتاً روحياً واجتماعياً، لا حدوداً سياسية مسلحة بالخوف.

فالانتقال من الطائفة إلى المواطنة ليس خروجاً على الدستور، بل عودة إلى غايته. وليس المطلوب أن يخسر الإنسان طائفته لكي يربح وطنه، بل أن يربح وطناً يحمي حقه في الإيمان من دون أن يجعل من إيمانه شرطاً للحصول على حق أو وظيفة أو عدالة.

ثم ما معنى أن يعلن الدستور لبنان وطناً نهائياً لجميع أبنائه، إذا لم يشعر هؤلاء الأبناء أن لهم فيه بداية ممكنة ومستقبلاً آمناً؟ فنهائية الوطن لا تُثبت بالحدود وحدها، بل تثبت أيضاً حين يستطيع المواطن أن يتخيل حياته ومستقبل أولاده فوق أرضه. أما الوطن الذي يدفع أبناءه إلى الرحيل، ثم يتغنى بانتشاره، فهو يحوّل خسارته إلى قصيدة كي لا يعترف بفشله.

والأوطان لا تموت عندما يهاجر أبناؤها فقط، تموت عندما يصبح الرحيل هو المشروع الطبيعي للحياة، والبقاء مغامرة تحتاج إلى تبرير.

أي وطن نتركه إذا أصبح أفضل أبنائنا يخططون منذ المدرسة لكيفية مغادرته؟ ومن سيبقى كي يبنيه؟

لبنان لا يحتاج فقط إلى عقد سياسي جديد. إنه يحتاج إلى عقد وجداني جديد بين اللبنانيين.

عقد لا يكتبه القانونيون وحدهم، بل تكتبه المدارس والجامعات والعائلات والقضاء والإدارة والإعلام والثقافة. فالدستور هو عقدنا القانوني، لكنه لا يستطيع أن يعيش من دون عقد وجداني يمنحه الروح، عقداً يقول إن كرامة الإنسان تسبق هويته الطائفية.

وأن الدولة ليست غنيمة نتقاسمها. وأن الوظيفة العامة ليست حصة. وأن المال العام ليس مالاً بلا صاحب. وأن الاختلاف ليس خيانة. وأن الاعتراف بحقوق الآخر لا ينتقص من حقوقنا. وأن لا طائفة تستطيع أن تنجو وحدها في وطن يغرق.

فما نفع أن تكون جماعتك قوية إذا كان وطنك ضعيفاً؟ وما نفع أن تربح مقعداً إضافياً في دولة يخسر شبابها مستقبلهم؟ وما نفع الانتصار في معركة سياسية إذا كان أولاد المنتصرين أنفسهم يحزمون حقائبهم للهجرة؟

نريد لبنانًا لا يحتاج فيه الإنسان إلى أن يعرف أحداً لكي يحصل على حقه.

لبناناً لا يكون فيه اسم العائلة جواز مرور. ولا الطائفة شركة تأمين. ولا الزعيم مكتب توظيف. ولا الحزب دولة داخل الدولة.

وربما آن الأوان أن نطرح سؤالاً أكثر بساطة وأكثر خطورة: ما حصة المواطن من لبنان؟ ما حصته من العدالة؟

من التعليم؟ من الطبابة؟ من الكرامة؟ من الأمن؟ من الأمل؟ ومن المستقبل؟

لأن وطناً يوزع المناصب على الطوائف ولا يوزع الأمل على أبنائه قد يحافظ على توازناته زمناً، لكنه لن يحافظ على شعبه.

المواطنة ليست أن نحب العلم والنشيد في المناسبات. المواطنة أن نشعر أن الإنسان الذي لا نعرفه، والذي لا يصلي مثلنا ولا ينتخب مثلنا ولا يأتي من منطقتنا، ليس غريباً عنا.

إنه شريكنا في هذا الوطن الذي اسمه لبنان.

قد نختلف معه في السياسة. قد نختلف في التاريخ. قد نختلف في نظرتنا إلى العالم.

لكننا نشرب من المياه نفسها، ونمشي على الأرض نفسها، وننظر من الجبال نفسها إلى البحر نفسه، ونرسل أبناءنا من المطار نفسه، ونبكي عندما يغادرون بالطريقة نفسها.

الوطن أمانة أخذناها ممن سبقونا، وسنسلّمها إلى من سيأتي بعدنا.

فإما أن نسلّم أبناءنا وطناً أكبر من طوائفهم، وإما أن نسلّمهم طوائف تبحث عن وطن.

الدستور يستطيع أن يرسم شكل الدولة، وأن يحدد الحقوق والواجبات، وأن يعلن المساواة والحرية والعيش المشترك، لكنه لا يستطيع وحده أن يزرع الثقة في القلوب. نحن الذين نحوله إلى جسر أو نتركه حروفاً على ورق. ونحن الذين نجعل منه سقفاً يحمينا جميعاً، أو نخرقه ونعطله ونعدله كلما توهمت جماعة أن نجاتها ممكنة بعيداً عن نجاة الآخرين.

وعندها فقط يصبح الدستور أكثر من وثيقة تنظّم السلطة. يصبح ميثاق حياة بين اللبنانيين، وتصبح المواطنة أكثر من حق مكتوب. تصبح الطريقة الوحيدة لكي يبقى لبنان وطناً نهائياً لجميع أبنائه.

ملف الدستور

الدستور فلسفة الضرورة الوجوديّة

البروفسور الخوري جورج فارس

البحث في فلسفة الدستور ليس ترفًا فكريًا، بل هو ضرورة وجوديّة، لمفهوم الدولة، واستعادة الأمن والسلم المجتمعيّ، في بلد عانى ويلات الحرب العالميّة الأولى. فالدولةً ليست مجرّد حدود وجغرافيا، بل هي «عقل»، يُدير التناقضات، و«عقد» يربط الفرد بالأرض، قبل أن يربطه بالحاكم والمؤسّسات. الدولة هي روح الأمّة، تتجلّى من خلال الدستور، الذي يتغلغل في جميع العلاقات بين الأفراد، ويظهر في وعي المواطنين والعادات. الدستور في جوهره هو «وثيقة انضباط»، تهدف إلى تقييد السلطة وحماية الفرد. ويعتمد على شخصيّة الأمّة، ودرجة نضجها العقليّ، ووعيها الذاتيّ، ويُمثّل حرّيّة الشعب. عندئذ يكون لكلّ أمّة دستورها الخاصّ، الذي يُلائمها، ويتناسب معها.

يُشتق لفظ الدستور من أصل فارسيّ قديم، معناه «الأساس»، أو «القاعدة»، التي تُبنى عليها الأمور. وقد انتقل اللفظ إلى اللغة العربيّة بمعناه القانونيّ الحديث، ليعني «النظام الأساسيّ للدولة»، أي الوثيقة العليا التي تُحدّد شكل الحكم، وتوزيع السلطات، وحقوق الأفراد وواجباتهم، ومجموعة القواعد القانونيّة التي تُنظّم السلطة السياسيّة في الدولة، وتُحدّد اختصاصاتها، وتكفل الحقوق والحرّيّات الأساسيّة للمواطنين.

في مسيرة الفكر الإنسانيّ، منذ العصور القديمة، تساءل الفلاسفة عن «القانون الأعلى»، وعن «المرجعيّة الدستوريّة»، وعن مصدر السلطة وشرعيّتها، وعن العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعن الحدود الأخلاقيّة، التي ينبغي ألّا يتجاوزها التشريع الوضعيّ. فنشأت مدارس فكريّة متباينة حول الدستور، بعضها يستمدّ مشروعيّته من الإرادة الإلهيّة، وبعضها الآخر من الإرادة الشعبيّة، أو من التطوّر الاجتماعيّ، والسياسيّ، والحضاريّ. لذلك أصبح الدستور الركيزة الأولى، التي تقوم عليها الدول الحديثة؛ وهو الإطار الأعلى، الذي يُحدّد شكل السلطة، ونظام الحكم، ويُنظّم العلاقة بين الدولة، والمجتمع، والأفراد. هو نتاج رؤية فلسفيّة وإنسانيّة عميقة، تُعبّر عن روح الأمّة، ومعتقداتها، وقيمها الأخلاقيّة، ومبادئها الحضاريّة.

في الحضارات القديمة كالبابليّة، والمصريّة، والفينيقيّة، جاءت القوانين كمنحة إلهيّة. أمّا عند الإغريق، فقد كانت الفلسفة تبحث عن العدالة كمفهوم كونيّ، حيث رأى أفلاطون أنّ الدولة العادلة هي التي يُطبّق فيها القانون على الجميع، وأنّ «القانون هو سيّد الجميع لا العكس»، «والقانون الذي لا يُحقق العدالة هو نوع من الطغيان»، «لا تقوم المدينة الفاضلة إلا على العدالة التي تُنظّم العلاقات بين الأفراد». وقال أرسطو: "العدل يقوم على التوازن بين خير الفرد وخير الجماعة."، "العدالة هي الفضيلة التي تجعل المجتمع ممكنًا»، «الدولة هي الغاية العليا للإنسان»، لأنّ الإنسان لا يُحقّق كماله إلّا من خلالها. في العصور الوسطى، ساد مبدأ «الحقّ الإلهيّ للملوك»، فكان الحاكم يُعتبر ممثّلًا لله في الأرض، ولا يُسأل عن أفعاله. غير أنّ الفكر الدينيّ والفلسفيّ بدأ يواجه هذا الاستبداد، حيث دعا توما الأكويني إلى إخضاع الحاكم للقانون الإلهيّ والأخلاقيّ. في عصر النهضة، بدأت الثورات الفكريّة، والسياسيّة، والعلميّة، والليبراليّة، وغيرها، فظهرت نظريّات حول «العقد الاجتماعيّ»، الذي يُنظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

تتأثّر فلسفة الدستور بعوامل عديدة، تدفعها لتبنّي اتّجاهًا دستوريًا من دون سواه. تلعب العوامل الاجتماعيّة دورًا أساسيًا في نشأة الدستور والاتّجاهات التي يتبناها. كما تؤثّر العوامل الدينيّة السائدة في المجتمع، على أن لا نتجاهل العوامل التاريخيّة، والعوامل السياسيّة في تحديد شكل نظام الحكم في الدولة. كما تُحدّد الأسس الفكريّة والأخلاقيّة الرؤية، التي تُفسّر الغاية من وجود الدستور. وهي تبحث في معنى السلطة والحرّيّة، ومصدر الشرعيّة السياسيّة، والعلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة، وحدود تدخّل القانون في الحياة الإنسانيّة.

ليس الدستور وثيقة تقنيّة ومنتجًا قانونيًا فحسب، بل هو نتاج فلسفيّ، أخلاقيّ، اجتماعيّ، تشترك فيه العقيدة، والقيم، والتجربة الإنسانيّة، والفكر الفلسفيّ والسياسيّ. يستند وجود الدستور إلى فكرة أساسيّة في الفلسفة السياسيّة، وهي أنّ الإنسان كائن اجتماعيّ بطبعه، لا يُمكنه العيش بمعزل عن الجماعة، وأنّ التنظيم السياسيّ ضرورة عقليّة، وأخلاقيّة، لحفظ الحقوق وتنظيم الواجبات. في هذا السياق، طرح روسّو ولوك وهوبز نظريّات العقد الاجتماعيّ لتفسير أصل السلطة السياسيّة. رأى هوبز أنّ الإنسان أنانيّ بطبعه، وأنّ الدولة ضرورة لحمايته من نفسه. ونظر إلى أنّ العقد هو وسيلة لحماية الحقوق الطبيعيّة (الحرّيّة، والملكيّة، والحيّاة). أمّا روسّو فعدّ العقد اتّفاقًا أخلاقيًا بين الناس لتحقيق الإرادة العامّة، وأنّ الإرادة العامّة هي التعبير الأسمى عن مصلحة الجميع.

يتأسّس الدستور على رؤية فكريّة وقيميّة، تُحدّد معالم الاجتماعيّة. هو تعبير عن منظومة القيم، التي يؤمن بها المجتمع. هو مرآة لعقل الأمّة، وضميرها الجمعيّ، وفلسفتها في الوجود، وانعكاسًا لفلسفة الدولة ومجتمعها. هو رؤية حول تصوّر الدولة للإنسان، والسلطة، والعدالة، والحرّيّة .بالتالي، ليس الدستور مجرّد نظام قانونيّ، بل هو كائن فكريّ حيّ، يجمع بين الفلسفة، والسياسة، والأخلاق. وقد أشار إيمّانويل كانط إلى هذا المعنى حين قال: «القانون بلا أخلاق يؤدّي إلى الاستبداد، والأخلاق بلا قانون تؤدّي إلى الفوضى». وكما قال هيغل: «القانون هو تجسيد للروح الأخلاقيّة للأمّة في زمنها ومكانها." وقال مونتسكيو: "القوانين يجب أن تتناسب مع طبيعة كلّ أمّة، وعاداتها، ودينها، وأرضها، ومناخها." وشدّد جون ستيوارت ميل على ضرورة حماية حرّيّة الفرد من طغيان الأغلبيّة: «لا حرّيّة لأحد إن لم تكن الحرّيّة للجميع." وقال مونتسكيو: «لا تكون الحرّيّة إلّا عندما لا يُساء استخدام السلطة، ويُقيّد كلّ سلطان بسلطة أخرى». وقال روسّو: «القوانين الصالحة لا تخلق الحرّيّة، بل الحرّيّة هي التي تخلق القوانين الصالحة».

في الخلاصة، يجب أن تُبنى الدساتير المستقبليّة على ثوابت القيم، ومرونة التطبيق،لأنّ سيادة القانون لا تعني تجميده. السيادة الحقيقيّة هي لروح القانون لا لحرفه. الدستور هو مرآة الوعي الحضاريّ، ومبدأ القيم، والمرجعيّة المعنويّة لسيادة القانون والسلطة الشعبيّة. هو الجسر، الذي يعبر به الإنسان من الفوضى إلى النظام، ومن الاستبداد إلى الحرّيّة، ومن الضعف إلى الكرامة.

القراءة السياسيّة

خيوط الشرق تتشابك بين أصابع واشنطن...

لم يعد المشهد الإقليمي يُقرأ من جبهة واحدة، ولا من عاصمة واحدة، ولا حتى من بند عسكري منفرد. فخريطة الشرق الأوسط خلال هذه الأيام تتحرك تحت ضغط متزامن يأتي من البر والبحر والاقتصاد: إيران تواجه حصاراً اقتصادياً أميركياً متزايداً، وإسرائيل تستشرس في جنوب لبنان وتوسّع ضغطها الميداني، سوريا تدخل مرحلة جديدة من إعادة التموضع، تركيا تثبّت نفوذها، فيما يتحول هرمز وباب المندب إلى عقدتين في صراع يتجاوز الجغرافيا إلى الاقتصاد والطاقة والتجارة الدولية. وبين هذه العقد كلها، تبدو واشنطن وكأنها تمسك بعدد متزايد من خيوط المشهد، فيما تتحرك القوى الإقليمية في المساحات التي تتركها هذه الضغوط.

كيف يظهر المشهد من ايران؟

يبدو أن الكيل الأميركي قد طفح من إمساك طهران بمقبض هرمز؛ فالأخطبوط الأميركي لم يعد يكتفي بقبضة أو اثنتين، بل وزّع أذرعه حول قلب إيران، يضيّق على اقتصادها ويقبض على أنفاسها، لعلّ يدها ترتخي عن المضيق فيفلت هرمز من قبضتها.

في إيران، تظهر الأزمة بأوضح وجوهها أمام محطات الوقود. فبلد يملك احتياطات نفطية هائلة يجد مواطنيه أمام طوابير البنزين ونقص في الإمدادات وإغلاق بعض المحطات. والمفارقة هنا ليست في غياب النفط الخام، بل في القدرة على تحويله إلى وقود، وإدخاله إلى السوق، وتمويل استيراده ونقله وتوزيعه، كل ذلك تحت وطأة العقوبات والقيود التجارية والبحرية. ومع تشدد واشنطن في خنق قنوات التجارة والطاقة، باتت أزمة الوقود مرآة مباشرة لأزمة الاقتصاد الإيراني، فيما أضاف تراجع الريال أمام الدولار وارتفاع الذهب كملاذ للتحوّط من تآكل قيمة العملة طبقة جديدة من القلق. وفي مثل هذا المناخ، لا تعود العقوبات مجرد أرقام على لوائح الخزانة الأميركية، بل تتحول إلى ضغط محسوس في الجيب، وفي سعر الصرف، وفي محطة الوقود، وفي قدرة المواطن على الوصول إلى أبسط احتياجاته.

أمّا مضيق هرمز فقد أصبح ورقة ضغط إيرانية وأزمة دولية في آن. غير أن استمرار استخدامه كسلاح قد ينقلب على طهران، إذ يدفع الدول وشركات الطاقة إلى البحث عن طرق بديلة وتقليل الاعتماد عليه مستقبلاً.

ثقل علي الطاهر

وفي قلب هذه المعادلة تستعر أرض الجنوب، وتقف تلة علي الطاهر، لا بوصفها مجرد مرتفع جغرافي، بل كعقدة تختصر صراعاً أوسع على من يملك أن يبقى في الجنوب ومن يملك أن يتراجع منه. فإسرائيل تدرك أن السيطرة على المرتفعات تمنحها أفضلية ميدانية، لكنها تمنحها أيضاً ورقة يمكن نقلها من الخريطة إلى طاولة التفاوض. وفي المقابل، فإن بقاء هذه المواقع خارج الهيمنة الإسرائيلية يحمل بالنسبة إلى حزب الله، وبالتالي بالنسبة إلى النفوذ الإيراني في لبنان، دلالة تتجاوز التلة نفسها: فالمعركة ليست فقط على أرض مرتفعة، بل على منع انكماش الثقل الإيراني وحلفائه من الجنوب إلى هامش جغرافي وسياسي ضيق. لذلك تبدو الضغوط على علي الطاهر وجوارها جزءاً من معركة أوسع حول البيئة التي شكلت أحد أهم امتدادات النفوذ الإيراني في المشرق. وكأن التلة الصغيرة تحمل على كتفيها أثقال خريطة أكبر منها بكثير.

من ممرّ بحري إلى ورقة في ميزان الصراع الإقليمي

ومن هرمز يصل الخيط إلى باب المندب، لا كعنوان يمني منفصل، بل كحلقة ثانية في سلسلة الممرات التي تربط الخليج بالبحر الأحمر ثم قناة السويس والمتوسط. فإذا كان هرمز بوابة الطاقة الخارجة من الخليج، فإن باب المندب هو البوابة التي تدخل منها السفن إلى البحر الأحمر. ولهذا فإن أي اضطراب في المضيقين يرفع كلفة النفط والتأمين والشحن ويعيد توزيع طرق التجارة العالمية.

وهكذا لا يعود البحر مجرد مساحة بين ضفتين، الممر نفسه يصبح لاعباً: هرمز يضغط من جهة النفط، وباب المندب يضغط من جهة التجارة، وكلما ضاقت إحدى البوابات ارتفعت أهمية الأخرى.

تركيا ليست هنا لتومئ برأسها

وفي الشمال، تدخل تركيا إلى المشهد وهي لا تريد أن تكون مجرد متفرج على إعادة توزيع النفوذ. أنقرة تسعى إلى تثبيت موقعها في سوريا، ومنع قيام ترتيبات أمنية على حدودها تُفرض من دونها، والحفاظ في الوقت نفسه على دور يتيح لها التواصل مع إيران ودمشق والعواصم العربية والغربية. لكن الحركة التركية تصطدم بالحسابات الإسرائيلية مباشرة، ولا سيما مع تزايد الحساسية الإسرائيلية تجاه أي حضور عسكري تركي متقدم في سوريا. هنا تجد واشنطن نفسها في موقع رجل الإطفاء بين حليفين، تحاول منع الساحة السورية من التحول إلى اشتباك تركي-إسرائيلي مفتوح.

أما سوريا، فهي ليست هامشاً في هذه القصة، فهي تحاول استعادة الدولة والسيطرة على الحدود والنأي بنفسها عن حروب الآخرين، لكنها تقع في قلب تنافس متصاعد: إسرائيل تريد عمقاً أمنياً يمنع نشوء تهديد جديد على حدودها، تركيا تريد عمقاً استراتيجياً يرسخ نفوذها، وواشنطن تريد إدارة هذا التناقض ومنع انفلاته. والأهم بالنسبة إلى لبنان أن ضبط الحدود السورية، وتشديد مكافحة التهريب، وإعادة تعريف العلاقة مع ممرات السلاح، كلها ملفات تمس مباشرة معادلة حزب الله والجنوب اللبناني.

وهنا يصبح الخيط الذي يجمع كل ذلك أكثر وضوحاً: من علي الطاهر إلى هرمز وباب المندب، تتكرر القاعدة نفسها؛ من يملك الجغرافيا لا يملك بالضرورة النصر، لكنه يملك ورقة على طاولة التفاوض. إسرائيل تريد أن تحوّل المرتفعات الجنوبية إلى نفوذ أمني دائم، وإيران تريد ألا يتحول الضغط المتراكم إلى انحسار كامل لنفوذها في المشرق، والحوثيون يريدون إبقاء البحر الأحمر ورقة ضغط، وواشنطن تريد التحكم بكلفة الطاقة والملاحة وإعادة الجميع إلى طاولة تفاوض يكون سقفها مرسوماً سلفاً.

وحين نضع هذه الخيوط جنباً إلى جنب، يصبح المشهد أكثر اتساعاً: من يملك القدرة على تحويل الجغرافيا إلى نفوذ، والنفوذ إلى تفاوض، والتفاوض إلى ترتيبات طويلة الأمد.

مريم جمّال

تحقيق

الضمان الاجتماعي يجدد إدارته... والمضمون ينتظر أجوبة مصيرية

ماذا نقول للمضمون الذي أنهى سنوات عمله، ووجد نفسه اليوم يلاحق تعويضًا فقد جزءًا كبيرًا من قيمته؟ وماذا يقول الضمان الاجتماعي لمن ترك العمل بين عامَي ٢٠١٩ و ٢٠٢٢، أو بلغ سنّ نهاية الخدمة، ولم يحصل على ما كان يفترض أن يكون حصيلة عمر من الاشتراكات؟ ومن يتحمّل مسؤولية الفجوة بين التعويض الذي كان يجب أن يُدفع والتعويض الذي دُفع فعلًا؟ ماذا عن نظام التقاعد؟

خلف كل ملف تعويض، هناك شخص ينتظر، وعائلة رتّبت حياتها على أساس مبلغ يفترض أن يكون أمانها بعد سنوات العمل. وفي بلدٍ ضربته واحدة من أقسى أزماته المالية، تحوّل تعويض نهاية الخدمة، الذي كان يُنظر إليه كحق مكتسب، إلى أحد أكثر الملفات حساسية في الضمان الاجتماعي فمن ينتظر تعويض نهاية خدمته منذ سنوات، ينتظر ثمرة سنوات من العمل!

في هذا التحقيق، نفتح الملف من زاويته المالية والقانونية والإنسانية، ونضع الأسئلة التي تشغل المضمونين مباشرة أمام المدير المالي للضمان الاجتماعي ورئيس الديوان، للحصول على إجابات حول التعويضات، والتمويل، والضمان الصحي للمتقاعدين، ومصير نظام المعاش التقاعدي.

التعويضات العالقة... حقّ تآكل بفعل الأزمة

زارت صحيفة الدستور رئيس الديوان والرئيس المالي للضمان الاجتماعي «الاستاذ شوقي أبو ناصيف» الذي خصّنا بحوار عن الازمة والتعويضات والنظام التقاعدي. بداية وعن المظلومية التي تعرّض لها بعض المتقاعدين والمضمونين قال :»هناك أزمة، وهذه التعويضات المتوقفة هي نتيجة ذيول هذه الأزمة، وهي قيد المعالجة."

ويكشف أن اقتراح قانون تقدّم به الضمان لمعالجة القضية، وخصوصًا بالنسبة إلى الذين سحبوا تعويضاتهم خلال تلك المرحلة، انطلق من واقع أن التعويضات فقدت قيمتها نتيجة سياسة الأجور. من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٣ لم تكن الأجور تُعدّل بالشكل المطلوب، وبالتالي كان تعويض نهاية الخدمة يُحتسب على أساس الراتب المفروض في حينه. وحتى من كان يتقاضى راتبه بالدولار، كان التعويض يُحتسب وفق سعر الصرف الرسمي البالغ ١٥٠٠ ليرة، وهو السعر الرسمي الذي بقي معتمدًا من الدولة، يشرح ابو ناصيف.

وهنا، بحسبه، نشأت المظلومية الأساسية: «كل من سحب تعويضه خلال هذه الفترة تأثر، ولذلك تم تقديم اقتراح قانون لوضع آلية لتعويض هؤلاء، لكن المشكلة الأساسية تبقى في تأمين التمويل."

من يدفع الثمن؟

لكن السؤال الذي يفرض نفسه بعد تحديد حجم المشكلة هو: من يتحمل كلفة تصحيحها؟ هل هو صاحب العمل، أم الدولة، أم الضمان الاجتماعي؟ وهل يمكن للصندوق أن يتحمل وحده فاتورة أزمة مالية لم يكن طرفًا في صنعها؟

يقول ابو ناصيف: «أصحاب العمل يقولون إنهم ليسوا سبب الأزمة، ولا يريدون تحمّل التعويض، وليس باستطاعتهم القيام بذلك، والدولة، من خلال وزارة المالية، ليست لديها القدرة حاليًا على التغطية، والضمان لا يستطيع وحده تحمل هذا العبء.

ويضيف: بالمبدأ، مخاطر نظام تعويض نهاية الخدمة تقع على عاتق صاحب العمل، وهو الذي يجب أن يدفع الفرق بين قيمة التعويض وقيمة الاشتراكات. لكن في اقتراح القانون الذي تقدم به بعض النواب، تم اقتراح تقاسم هذه الأعباء بين الدولة وصاحب العمل. أما الحديث عن احتساب التعويض على سعر صرف ٤٥ ألف ليرة، فيوضح: هذا اقتراح قانون، وبحسب ما يتوافر من تمويل تُعالج الأمور.أي أن المضمون، حتى الآن، لا يملك جوابًا نهائيًا عن قيمة التعويض الذي سيحصل عليه، لأن القانون ما زال قيد النقاش والمعادلة لم تُحسم ماليًا بعد.

من المسؤول اذا؟

وسط هذا الاشتباك بين الدولة وأصحاب العمل والضمان، يبقى المضمون هو الطرف الأكثر تضررًا. فهل يمكن تحميل الشركات مسؤولية ما حصل؟

يجيب ابو ناصيف بوضوح: «لا. السبب الأساسي هو الأزمة، والدولة أخفقت في إدارة الأزمة والحدّ من تدهور الأوضاع. كان يمكن أن تكون الأمور أقل تدهورًا. القطاع الخاص ضبط وضعه فعادت وارتفعت الاجور وبالتالي انعكست على تعويضات نهاية الخدمة بشكل اجابي، بينما ما زال الموظفون في القطاع العام في وضع صعب جدًا."

اذا تعود مشكلة المضمونين العاملين في القطاع العام إلى آلية احتساب الأجور، موضحًا أن الأجور التي يُحتسب على أساسها التعويض ما زالت مرتبطة بالأجور المدفوعة في عام ٢٠١٩، لأن قوانين الموازنات التي صدرت أعطت مضاعفات للأجور من دون سلسلة رواتب جديدة، والقانون يشير إلى أن هذه المضاعفات لا تدخل في احتساب تعويض نهاية الخدمة.

هل يلجأ المضمون إلى القضاء ؟

وماذا عن المضمون الذي يشعر بأنه خسر جزءًا من تعويضه؟ هل يستطيع اللجوء إلى القضاء والمطالبة بالعطل والضرر؟جواب ابو ناصيف يأتي مقتضبًا: على من؟ الشركات دفعت التعويضات للذين قبضوا تعويضاتهم، ودفعتها بحسب القانون أيضًا.ويتابع: أما الذين لم يقبضوا تعويضاتهم، فيُحتسب لهم التعويض على المعاشات الجديدة. لكن المعضلة الأساسية، بحسبه، تبقى في فئة محددة وهم الأشخاص الذين صفّوا تعويضاتهم خلال هذه المرحلة، أو استحقّت تعويضاتهم وتركوا العمل خلالها. وكل شخص تجاوز سن الرابعة والستين استحق تعويضه حكمًا.وهؤلاء تحديدًا هم الأكثر شعورًا بأنهم تلقوا الضربة في توقيت كان فيه التعويض، نظريًا، يفترض أن يكون حصيلة سنوات العمل، لا ضحية لانهيار العملة.

انتهت خدمته... فهل يبقى حقه في الطبابة والاستشفاء؟

إذا كانت مشكلة التعويض المالي تؤرق من أنهى خدمته، فإن السؤال الآخر الذي لا يقل أهمية هو: ماذا عن الطبابة؟ هل ينتهي الضمان بانتهاء العمل؟

هنا يؤكد ابو ناصيف أن هناك مظلة صحية للمتقاعدين، موضحًا: «هناك ضمان للمتقاعدين، وهو الضمان الصحي. والأشخاص الذين بلغوا نهاية الخدمة يمكن أن يستمر ضمانهم الصحي مدى الحياة من خلال ما نسمّيه ضمان المتقاعدين، على المضمون المتقاعد في هذه الحالة ان يسدد اشتراكات بقيمة ٩٪ من الحد الأدنى للأجور، لكي يستفيد من الضمان الصحي.

وفي الضمان الاجتماعي، يوضح أن هناك ثلاثة فروع: فرع تعويض العائلة، وفرع المرض والأمومة، وفرع تعويض نهاية الخدمة.

لكن حتى هنا، تبقى كلمة واحدة حاضرة: التمويل.

هل بدأ التعافي فعلا؟

في المقابل، يقول الضمان إن الأمور بدأت تعود تدريجيًا إلى الانتظام. فهل يلمس المضمون هذا التحسن في معاملاته وأمواله؟

يؤكد بو نصيف: نعم الأمور عادت إلى الانتظام في فرع المرض والأمومة، والناس بدأت تسترجع أموالها. ونحن اليوم نسدد للمستشفيات، والأموال موجودة من قيمة الاشتراكات . ويضيف: كل شيء مرتبط بالوضع العام، ونحن اليوم في فترة من الاستقرار، العمل الداخلي مستمر، والدراسات المالية موجودة لضمان الاستدامة. ويشير كذلك إلى قوانين وُقّعت في شهر تموز تتصل بالضمان، من بينها قانون تعليق المهل حيث يستفيد المضمون من مهل جديدة لتقديم معاملات الضمان الصحي التي لم تُقدّم بسبب الظروف، إلى جانب قانون يخص المتقاعدين.

لكن الاستقرار المالي في مؤسسة بحجم الضمان لا يقاس فقط بقدرتها على دفع المستحقات الآنية، بل بقدرتها على بناء نظام قادر على الاستمرار.

مجلس إدارة جديد... فهل يفتح الطريق أمام معاش تقاعدي مدى الحياة؟

عند إجراء المقابلة، كان الضمان الاجتماعي لا يزال ينتظر تعيين مجلس إدارة جديد، في وقت يشكل فيه هذا المجلس أحد المفاتيح الأساسية لاستكمال مسار الانتقال من تعويض نهاية الخدمة إلى نظام المعاش التقاعدي. وكان قانون بهذا الخصوص قد صدر عام ٢٠٢٣، ويحتاج إلى عدد من المراسيم وإعادة الحوكمة.

واليوم، بعد تعيين مجلس الإدارة الجديد، ينتقل هذا الملف إلى مرحلة أكثر أهمية، إذ يُفترض أن يعمل المجلس على استكمال المسار القانوني والمؤسساتي المطلوب لوضع نظام المعاش التقاعدي موضع التنفيذ.

وكان ابو ناصيف قد أوضح أن مجلس الإدارة مؤلف من عشرة أشخاص من الخبراء المؤهلين، وأن هناك خطوات عدة يجب استكمالها لإطلاق النظام، باعتبار أن الهدف الأساسي للضمان الاجتماعي هو الوصول إلى «معاش مدى الحياة».

من هنا، لا يعود السؤال فقط: كيف تُعالج خسائر تعويضات نهاية الخدمة؟ بل أيضًا: هل يستطيع مجلس الإدارة الجديد أن ينقل الضمان من نظام التعويض إلى نظام تقاعد مستدام، يؤمّن للمضمون دخلًا بعد انتهاء سنوات عمله؟

الثقة متأرجحة

الثقة في الضمان الاجتماعي تعرضت بدورها لضربة قوية مع الأزمة. فحين يتأخر التعويض، وتتراجع قيمة الراتب، وتتعطل المعاملات، يصبح السؤال عن المؤسسة سؤالًا عن جدوى النظام بأكمله.

هل بدأت هذه الثقة بالعودة؟

يجيب ابو ناصيف: نعم، عادت بشكل تدريجي. عادت التقديمات في الضمان الصحي والاستشفاء، وعندما ننطلق بنظام التقاعد ستعود الثقة أكثر فأكثر .ويشدد: نحن نستعيد الثقة تدريجيًا.

لكن الثقة، في نهاية الأمر، لا تُستعاد بالتصريحات وحدها، بل عندما يرى المضمون أن معاملته تتحرك، وأن مستحقاته تُدفع، وأن النظام الذي يقتطع من راتبه طوال حياته سيكون حاضرًا عندما يحتاج إليه.

الضمان الاجتماعي في زمن الرقمنة... لماذا لا يزال الورق حاضرًا؟

وفي مؤسسة تتعامل مع ملايين المعاملات والملفات، تبدو المكننة شرطًا أساسيًا لأي إصلاح حقيقي. لكن الانتقال الرقمي لم يكتمل بعد.

يقول ابو ناصيف: قطعنا جزءًا أساسيًا من الطريق، لكننا ما زلنا نعتمد على الأوراق. ما نستطيع القيام به داخليًا تم إنجازه، لكن المكننة الشاملة مرتبطة بالدولة والإصلاحات وبالحكومة الإلكترونية .ويضيف: ونحن ننتظر التوقيع الإلكتروني.

أي أن جزءًا من الإصلاح الإداري لا يزال مرتبطًا بإصلاحات أوسع تتجاوز الضمان نفسه.

الأزمة كانت غير مسبوقة... لكن هل كان يمكن تفادي الأسوأ؟

في نهاية هذا الملف، يصعب النظر إلى التعويضات المعلّقة باعتبارها مجرد مشكلة حسابية أو تقنية. خلف كل ملف رقم، هناك إنسان. موظف أمضى سنوات في العمل، ثم خرج في لحظة انهيار. ربّ عائلة كان يراهن على تعويض نهاية الخدمة لتأمين مستقبل أبنائه. وشخص بلغ سن التقاعد ليكتشف أن المبلغ الذي انتظره سنوات لم يعد يساوي القيمة التي كان يتصورها. الضمان الاجتماعي يجد نفسه اليوم بين إرث أزمة مالية غير مسبوقة ومحاولة لإعادة بناء نظام أكثر استدامة. وبين اقتراح قانون لا يزال ينتظر التمويل، ودولة تقول إن قدراتها محدودة، وأصحاب عمل يرفضون تحمّل كلفة أزمة لم يصنعوها، يبقى المضمون في الجهة التي تنتظر الحل.

واللافت أن ابو ناصيف نفسه يقر بأن الأزمة لم تكن عادية، وأنه كان يفترض أن تُدار بشكل مختلف واستباقي لتفادي هذه الدحرجة القوية والتخفيف من وقعها.

لكن بالنسبة إلى المضمون، لا تعود المسألة في نهاية المطاف مجرد نقاش حول مسؤولية الدولة أو صاحب العمل أو الصندوق.

لأن وراء كل تعويض متأخر سنوات من التعب، ووراء كل رقم اسم وعائلة وحياة كانت تنتظر أن يكون هذا المال أمانها في مرحلة ما بعد العمل.

وربما هنا تحديدًا يكمن الامتحان الحقيقي للضمان الاجتماعي: ليس فقط أن يستعيد توازنه المالي، ولا أن يطلق نظامًا تقاعديًا جديدًا، بل أن يعيد للمضمون شيئًا فقده خلال سنوات الأزمة. الثقة بأن ما اقتُطع من راتبه طوال عمره لم يذهب سدى، وأن نهاية الخدمة يمكن أن تكون بداية أمان، لا بداية انتظار جديد.

م ج

سمعان العامودي... حين صار العمود طريقًا إلى السماء

في تاريخ المسيحية الشرقية، أسماءٌ لم تُكتب بالحبر وحده، بل كُتبت بالصلاة، وبالصمت. أسماءٌ لم تبحث عن مجد على الأرض، لأن عيون أصحابها كانت شاخصة إلى السماء. ومن بين هذه الأسماء يسطع إسم القديس سمعان العامودي، أحد أشهر نسّاك الشرق، الذي اختار أن يجعل من عمود حجريّ موضعًا لإقامته، لا هربًا من العالم، بل بحثًا عن الله في عمق أعماق الذات.

وُلد سمعان، نحو سنة ٣٩٢ للميلاد، في قرية صيص، في المنطقة الواقعة بين سوريا وكيليكيا، من أسرة بسيطة عُرفت بالتقوى. كان أبوه راعي غنم، لكن الصبي سمعان كان يحمل في قلبه، منذ نعومة أظفاره، عطشًا روحيًا يفوق عمره. يُروى أنّه، في الخامسة عشرة، دخل الدير، وبدأ حياةً قاسية من الصلاة والصوم والتقشف.

غير أنّ نسكه بلغ من الشدة حدًّا جعل استمرار حياته داخل الجماعة الرهبانية أمرًا بالغ الصعوبة. فاختار الوحدة، بناء على طلب من رئيس الدير كي لا يوقع إخوته في تجارب الضعف.

ذهب إلى منطقة تلانيسا قرب أنطاكية، وأقام أولًا في كوخ صغير، ثم انتقل إلى العزلة في مرتفع جبلي. وهناك، حدث ما يشبه المفارقة الإلهية: كلما ابتعد سمعان عن الناس، اقترب الناس منه أكثر. صاروا يقصدونه طالبين صلاته، ومستمدّين منه كلمة عزاء، أو رجاء، أو شفاء.

لم يكن سمعان يبحث عن الشهرة، لكن القداسة الحقيقية لا تستطيع أن تختبئ طويلًا. وحين أدرك أنّ توافد الناس يهدد خلوته، اختار أن يقيم على عمود صغير، ليحافظ على عزلته ويكرّس حياته للصلاة. إلا أنّ العمود الذي ظنّ أنه سيحجبه عن العالم، جعله أكثر حضورًا في حياة الناس. وبدأ الزائرون يأتون إليه من أماكن بعيدة، لا ليروا غرابة حياته، بل لأنهم كانوا يشعرون أنّ في ذلك الرجل شيئًا يتجاوز الرجل نفسه.

ومع مرور السنوات، ارتفع العمود أكثر فأكثر، حتى قيل إن ارتفاعه بلغ حوالي ١٥ مترا. هناك، بين الأرض والسماء، عاش سمعان أعوامًا طويلة، تحت الشمس والمطر، قائمًا في الصلاة، صائمًا، متقشفًا، ساعيًا إلى تحرير الروح من كل ما يثقلها ويحول بينها وبين الله.

لم يكن العمود عند سمعان مجرد حجر يرتفع عن الأرض؛ كان مدرسة روحية. كان مكانًا يتعلم فيه الإنسان أنّ الابتعاد عن العالم لا يعني بالضرورة الانتصار على الذات، وأنّ أصعب المعارك ليست دائمًا مع الخارج، بل مع الداخل: مع الكبرياء والخوف والأنانية والتعلّق، والبغض. ومع كل ما يحاول أن يحتل في القلب المكان الذي لا يليق إلا بالله.

ومن هنا، يصبح نسك سمعان أعمق من مجرد قصة رجل عاش فوق عمود. إنه صورة لإنسان أراد أن يرتفع عن الأرض، لا ليحتقرها، بل ليكتشف حقيقتها من عل؛ أراد أن يبتعد عن ضجيج العالم، لكي يسمع صوت الله في أعماق صمته.

ومع أنّ سمعان عاش بعيدًا عن الناس، إلا أنه لم يعش بعيدًا عن آلامهم. كانوا يصعدون إليه بأوجاعهم، فيحملها في صلاته، ويمنحهم كلمة رجاء، ويصلّي من أجل مرضاهم ومحتاجيهم. وهنا تكمن إحدى أجمل مفارقات حياته: كلما ارتفع عن الأرض، اقترب أكثر من الإنسان.

فالقداسة، في جوهرها، ليست هروبًا من العالم، بل تحريرًا للقلب كي يستطيع أن يحب العالم حبًا أنقى. لم يكن سمعان العامودي منفصلًا عن الإنسان، بل كان يحمل الإنسان في صلاته. ومن فوق عموده، لم يرَ البشر صغارًا، بل رأى جراحهم أكثر وضوحًا، لأن القلب الذي يقترب من الله يصبح أكثر قدرة على الاقتراب من الإنسان.

وفي الأول من أيلول سنة ٤٥٩، انتهت رحلة سمعان على الأرض. يُروى أنّ تلاميذه وجدوه منحنيًا في الصلاة. هو الذي عاش واقفًا بين الأرض والسماء، عندما حانت ساعة اللقاء، انحنى أمام السرّ الأعظم، أمام الله الذي عاش عمره كله يبحث عنه.

قد يصعب على إنسان اليوم أن يفهم كيف استطاع رجل أن يعيش عشرات السنين فوق عمود، وأن يحتمل قسوة الطبيعة ووحشة العزلة ومشقة الجسد. لكن ربما لا يكون السؤال الأهم: كيف عاش سمعان فوق العمود؟ بل ماذا فعل العمود في قلب سمعان؟

لقد صار العمود رمزًا لمسيرة الإنسان نحو الله؛ فليس المهم أن نرتفع بأجسادنا عن الأرض، بل أن نرتفع بقلوبنا عن كل ما يستعبدها.

لم يصبح سمعان قديسًا لأنّه عاش فوق عمود، بل لأنّه جعل من حياته كلها صلاة. لم يكن العمود هو غايته، بل كان وسيلته؛ ولم تكن السماء مكانًا أراد أن يهرب إليه، بل حضورًا أراد أن يسكن في قلبه.

وهكذا يبقى سمعان العامودي، بعد قرون طويلة، شاهدًا على حقيقة لا يحدّها زمن: قد لا يستطيع الإنسان أن يصعد إلى السماء بقدميه، لكنه يستطيع أن يجعل قلبه سماءً حين يسكن الله فيه.

رفع سمعان حياته كالبخور، وترك للكنيسة الشرقية إرثًا من الصمت والنسك والصلاة. ومن عموده، الذي ظنّه الناس يومًا طريقًا إلى العزلة، صنع الله طريقًا إلى القلوب.

فكان العمود عاليًا، لكن الصلاة كانت أعلى؛ وكان سمعان بعيدًا عن الأرض، لكن قلبه كان قريبًا من الإنسان؛ وكان جسده واقفًا بين السماء والأرض، بينما كانت روحه، منذ البداية، تعرف طريقها إلى الله.

ماري تريز الباشا حنين

مار سمعان العمودي يعود إلى جذوره...
من حلب إلى العالم: ذاكرةٌ تستعيد مكانها

في مكان حمل عبر القرون صلاة المؤمنين، وشهد على تاريخ المسيحية في المنطقة، يستعيد دير وكنيسة مار سمعان العمودي في حلب شيئاً من ألقه.

فبعد سنوات قاسية مرّت بها سوريا منذ عام ٢٠١٠، بدأت جهود إعادة إحياء هذا الموقع التاريخي، بمبادرة ومواكبة من الدولة السورية والحكومة والمحافظة ومديرية الآثار والمتاحف ووزارة الثقافة، وبمشاركة رؤساء الطوائف المسيحية في حلب.

وفي حديث خاص وحصري لـ«الدستور»، يشرح المونسنيور إلياس عدس، من ابرشية حلب المارونية، ومنسّق لجنة إحياء دير مار سمعان العمودي: أن ما يجري اليوم هو إعادة تأهيل للموقع وليس ترميماً أثرياً بالمعنى العلمي الدقيق، لأن الترميم الأثري يحتاج إلى دراسات متخصصة وأبحاث وبعثات علمية، فيما تهدف المرحلة الحالية إلى إعادة الموقع إلى حالته المناسبة واستقبال المؤمنين والزوار والحجاج، مع معالجة الإضافات التي طرأت عليه خلال السنوات الماضية.

كنائس حلب تحت سقف واحد

وتحمل المبادرة بُعداً لافتاً، إذ اجتمعت الكنائس الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية ضمن لجنة مشتركة للعمل على إحياء الموقع.

وهنا لا تبدو عودة مار سمعان شأناً يخص كنيسة أو طائفة بعينها، بل مناسبة تجمع المسيحيين في حلب حول إرث ديني وحضاري مشترك، وتفتح الباب أمام المؤمنين من مختلف الكنائس للمشاركة في إحياء هذا المكان.

ويؤكد المونسنيور عدس أن الهدف لا يقتصر على إعادة تأهيل البناء، بل على إعادة الحياة إلى الموقع، ليعود مساحة للصلاة والزيارة والحج، ومكاناً يتعرّف فيه أبناء المنطقة، ولا سيما الشباب، إلى تاريخهم وتراثهم وجذورهم.

العمود يعود إلى مكانه

ومن أبرز محطات أعمال التأهيل، إعادة قاعدة العمود والجزء المتبقي من العمود الذي عاش عليه القديس سمعان العمودي إلى موقعهما الأصلي.

فالعمود لم يعد مجرد قطعة أثرية من الماضي؛ عودته إلى مكانه حملت معنى دينياً وتاريخياً عميقاً، بعدما كان قد نُقل ووُضع في موقع آخر.

وقد رافقت عملية إعادة العمود إلى مكانه الصلاة ورفع الشكر والتسبيح، في مشهد اختلط فيه الإيمان بالتاريخ، وتحول فيه الحجر إلى شاهد حي على مسيرة قديس ارتبط اسمه بهذا المكان وبتراث المنطقة.

«الجذور تمنحنا الثبات»

ومن قلب هذه العودة، تبرز رسالة أوسع تتعلق بالإنسان نفسه.

فالموقع، بحسب ما يعبّر عنه المونسنيور عدس، ليس مجرد معلم أثري، بل جزء من ذاكرة المواطن السوري والمسيحي، ومن تاريخ المنطقة وحضارتها. ولذلك فإن إعادته إلى الحياة تعني أيضاً إعادة وصل الأجيال الجديدة بماضيها.

فالشباب الذين يدخلون اليوم إلى مار سمعان العمودي لا يرون حجارة قديمة فحسب، بل يكتشفون قصة أجدادهم، وتاريخ أرضهم، وإرثاً دينياً وحضارياً امتد عبر قرون.

فالجذور تمنح الإنسان الثبات، والأجنحة تساعده على التحليق نحو المستقبل. ومن دون جذور راسخة، يصعب بناء مستقبل متين.

١ أيلول... موعد مع التاريخ

ومن المنتظر أن يشهد الأول من أيلول ٢٠٢٦، عند الخامسة والنصف مساءً، الاحتفال بإعادة افتتاح كنيسة ودير مار سمعان العمودي، بالتزامن مع عيد القديس، وبمشاركة رؤساء الطوائف المسيحية في حلب والمؤمنين.

وقد يتحول هذا الموعد إلى أكثر من احتفال ديني؛ فهو محطة لإعادة فتح أبواب الموقع أمام المؤمنين والزوار والحجاج، ورسالة بأن الأماكن التي حملت الصلاة عبر التاريخ قادرة على استعادة دورها مهما كانت قسوة السنوات.

إن إعادة إحياء مار سمعان العمودي تحمل، في بعدها الأعمق، رسالة رجاء للمسيحيين في حلب وسوريا، وتأكيداً على التمسك بالأرض والتاريخ والرسالة، وعلى أن الوجود لا يُقاس فقط بما بقي من أبنية، بل بما يبقى من إيمان وذاكرة وانتماء.

ومن هنا، تتجه الأنظار إلى الأول من أيلول، يوم تلتقي فيه الكنائس والمؤمنون في موقع يعود إلى الحياة، وترتفع فيه الصلاة من جديد في رحاب مار سمعان العمودي.

وفي هذه المناسبة، تتوجه الشكر إلى جميع الجهات والمؤسسات والمهندسين والمختصين والمتطوعين وكل من ساهم في إعادة تأهيل هذا الموقع، على أمل أن يكون هذا اليوم موعداً لاستعادة الذاكرة، وتجديد الرجاء، وفتح الطريق أمام الأجيال الجديدة لاكتشاف جذورها وصناعة مستقبلها.

ناصيف إيليا أبو مراد

تعليم الكنيسة في عالم الاقتصاد

في سياق مقالات سابقة حول التعليم الاجتماعي للكنيسة الكاثوليكية، ننشر في هذا العدد أبرز التوجيهات الكنسية في عالم الاقتصاد، انطلاقا من رسائل البابوات، ولا سيما «السنة ألمئة» التي اصدرها البابا يوحنا بولس الثاني في مناسبة مئوية «الشؤون الحديثة» للبابا لاوون الثالث عشر، الصادرة سنة ١٨٩١.

١- المنشآت الاقتصادية في خدمة الانسان

على كل فريق معني وعل كل مجتمع استنباط استرتيجية لاستعمال الموارد الكامنة في الطبيعة- المحدودة كميا- بالطريقة الاكثر عقلانية وفقا لمبدأ الاعتدال في الاقتصاد؛ وهذا ما يستدعي مسؤولية كل فريق وطاقاته من السوق الى الدولة فإلى الهيئات الاجتماعية الوسيطة.

السوق الحرة تعتبر «اكثر الوسائل ملاءمة لتوزيع الموارد وتلبية الحاجات على نحو فعّال «(السنة المئة) وان قيام سوق تنافسية حقيقية هووسيلة فعالة لبلوغ اهداف مهمة على صعيد العدالة (الحد من الربح الفاحش، الاستجابة لمتطلبات المستهلكين، القدرة على التجديد...) غير انه لا يجوز الحكم على السوق بغض النظر عن الغايات التي تنشدها والاهداف التي تبثها على المستوى الاجتماعي، فالمنفعة الفردية، وإن مشروعة، لا يجوز ان تبقى الهدف الوحيد بعيدا عن المنفعة الاجتماعية وخدمة الخير العام؛

الكنيسة التي تعترف للسوق بوظيفتها كأداة ضبط، ترى ضرورة تأسيسها على اهداف اخلاقية، ولأنها تضطلع بوظيفة اجتماعية ملحوظة، فمن المهم الاحاطة بكل ما تختزنه من امكانات ايجابية، ووضعها موضع التطبيق

اما عمل الدولة فيتطلب «الامتثال لمبدأ التبادلية، وان يوجد ظروفا مؤاتية لممارسة النشاط الاقتصادي بحرية، وان يستلهم مبدأ التضامن ويرسم حدودا لاستقلالية الاطراف دفاعا عن الاكثر ضعفا» (السنة المئة)

ان احترام مبدأيَ التضامن والتبادلية يفرض الا يكون تدخل الدولة في المجال الاقتصادي طاغيا او مقصرا، بل متلائما مع متطلبات المجتمع الحقيقية. ان واجب الدولة هنا هو تحديد اطار قانوني قادر على ضبط العلاقات الاقتصادية بهدف «الحفاظ على الشروط الاولية لقيام اقتصاد حر يفترض نوعا من المساواة بين الفرقاء، بحيث يستحيل على فريق ان تتعاظم قوته الى حد استبعاد الآخر عمليا... وهو يفترض ان تتأمن ضمانات للحريات الفردية وللتملك، فضلا عن عملة مستقرة وخدمات عامة فعالة» (السنة المئة)

واشار التعليم الى دور العائدات الضريبية والمالية العامة كأداة للتنمية والتضامن وعدالة التوزيع وحسن التعبير عن المواطنية الصالحة

اما دور الهيئات الوسيطة حيث تحتل المنظمات الخاصة التي لا تتوخى الربح حيّزا خاصا في المجال الاقتصادي، فيتميّزبالسعي لإيجاد تناغم بين فعالية الانتاج والتضامن؛ وهي تقوم على ميثاق شراكة وتعبّر عن توق المنتسبين اليها نحو مثال مشترك، مما يتطلب من الدولة دعمها وابراز خصائصها من دون التدخل في عملها، وفق مبدأ الامدادية

الادّخار والاستهلاك حيث ان امكانية التأثير في النظام الاقتصادي مرتبطة بالمستهلك الذي عليه ان يقرر وجهة استعمال موارده المالية، وذلك في اختياره الحر في ما بين الاستهلاك والادخار، مع العلم ان «خيار الاستثمار في مكان دون آخر او في قطاع انتاجي دون آخر هو خيار اخلاقي وثقافي» (السنة المئة).

اما القوة الشرائية فينبغي استعمالها وفق متطلبات العدالة والتضامن الاخلاقية وبعض المسؤوليات الاجتماعية المحددة بدقة، بحيث يجب الا ننسى «واجب المحبة...لتوفير ما يلزم لمعيشة الفقير» (السنة المئة)

وتنبه الكنيسة الى خطر» الاستهلاك المفرط» الذي يحول «دون التمييز الصحيح بين الاشكال الجديدة لتلبية الحاجات الانسانية والحاجات الجديدة الطارئة التي تحول دون بلوغ الشخصية ملء نضجها...» مع السعي الى «انماط تكون فيها الخيارات التي تحدد الادخار والاستهلاك والاستثمارهي طلب الحق والخير والجمال، اضافة الى الشركة مع الآخرين بهدف النمو المشترك» (السنة المئة).

٢- العولمة والاقتصاد الدولي

تولّد العولمة آفاقا جديدة مفيدة ولكنها تثير ايضا»تساؤلات مقلقة»، اذ ان بإمكانها ان تحمل ما هو خير للبشرية، مثل التطور التكنولوجي الذي انعكس على تحسين وسائل النقل والاتصال وتخفيض كلفتها، وعلى تسارع واتساع المبادلات التجارية والتعاملات المالية عبر القارات،

اما المخاطر فتكمن بالمؤشرات التي توحي بنزعة الى عدم المساواة داخل البلدان الصناعية كما بينها وبين البلدان النامية، فالثراء الزائد يزيد من الفقرلدى الجهة المقابلة، لذا فان الاهتمام بالخير العام يوجب اغتنام الفرص الجديدة المتعلقة باعادة توزيع الثروات من مختلف مناطق العالم لتوجيهها لمصلحة اكثر المناطق حرمانا، «وخلاصة القول هي ان التحدي بكمن في تأمين عولمة ضمن التضامن، عولمة من دون تهميش»(يوحنا بولس الثاني، رسالة ليوم السلام العالي،١٩٩٨)

ومن المخاطر ايضا وجود انحرافات في نظام التجارة الدولي مثل التمييز، في اطار السياسات الحمائية، بحق المنتجات الصادرة عن البلدان الفقيرة وعرقلة نمو النشاطات الصناعية فيها ونقل التكنولوجيا اليها، مما دفع بالكنيسة الى اهمية المعايير الاخلاقية التي يجب ان توجه العلاقات الاقتصادية بين الدول، مثل نشدان الخير العام، الانصاف في العلاقات التجارية، الاعتناء بحقوق الاشد فقرا، والا فان « الدول الفقيرة تبقى دوما فقيرة، بينما تزداد الدول الغنية ثراء على ثراء» (بولس السادس، تقدم الشعوب)

كما ان التضامن المطلوب يوجب الدفاع عن حقوق الانسان كاملة، بعيدا عن القرارات الاعتباطية التي تزيد من اشكال الظلم والتهميش، لا سيما ازاء الشرخ الحاصل بين «الحقوق الجديدة التي تشجعها المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا وبين حقوق الانسان الاساسية التي لم يتم احترامها بعد... مثل الحق في الغذاء، وفي الماء الصالحة للشرب، وفي المسكن، وفي تقرير المصير، وفي التمتع بالاستقلال»(يوحنا بولس الثاني، رسالة اليوم العالمي للسلام،٢٠٠٣)

كذلك تدعو الكنيسة منظمات المجتمع المدني الى وعي اكثر نضجا لواجباتها الجديدة على المستوى العالمي، مع ايلاءاهتمام خاص بالخصوصيات المحلية وباشكال التنوع الثقافي التي قد تهددها المسارات الاقتصادية والمالية الحالية، بحيث لا تكون العولمة شكلا جديدا من اشكال الاستعمار، وهذا ما يدعو ايضا الى التشديد على تضامن الاجيال فيما بينها «لكي لا تتحقق العولمة على حساب الأشد عوزا والاكثرضعفا...ويتعين تطبيق ذلك،خصوصا لا حصرا، على صعيديَ موارد الارض والمحافظة على الخليقة، والاخيرة باتت مسألة شائكة للغاية مع حلول العولمة التي تنظر الى الكوكب الارضي في كليته كمنظومة بيئية واحدة» (يوحنا بولس الثاني، من خطابه الى الجمعيات المسيحية للعمال، ٢٠٠٢)

اما الاقتصاد الدولي الذي تقوده بنوع خاص الشركات المتعددة الجنسيات فهو عرضة لـ«مطبات» تسببه هذه الشركات، عن غير قصد احيانا، طالما ان حجم اعمالها يتخطى بكثير حجم اقتصاديات الكثير من الدول، وتأثيرها على اقتصاد العالم بل على السياسة الدولية كبير جدا، وطالما انها، في عبورها للدول، تعبر ايضا ثقافات شعوبها وخصائص كل بلد

وفي السياق عينه يمكن الكلام عن الاسواق المالية العالمية الذي قد يفقد نفعه العميم اذا ما انقطع عن جذوره وعن غايته الاصيلة في خدمة الاقتصاد الحقيقي، الهادف الى تطوير الاشخاص والجماعات البشرية، خصوصا ازاء هيكليات غير متناسقة لهذا النظام المترسخ في بعض المناطق من العالم، بعيدا عن الدول الأقل نموا، مع الانعكاسات السلبية على اقتصاديات هذه الاخيرة وحاجات شعوبها

وعلى السياسة ايضا، كما الاقتصاد، ان تجيد توسيع دائرة عملها الى خارج الحدود الوطنية، متخذة ذاك البعد العملاني العالمي الذي يتيح لها توجيه العمليات الحالية، لا في ضوء المقاييس الاقتصادية فقط، بل الاخلاقية، بغية ضمان احترام كرامة الانسان، وانماء شخصيته انماء كاملا في افق الخير العام.

من اجل تنمية كاملة ومتضامنة لكل البشرية...

هذه احدى المهمات الاساسية للعاملين في الاقتصاد العالمي من اجل «ترقي كل انسان وكل الانسان» (بولس السادس، ترقي الشعوب)، مما يستوجب رؤية اقتصادية تضمن توزيعا منصفا للموارد على الصعيد الدولي، وتوعية واقع ارتباط كل الشعوب بمصير واحد، والعمل بالتضامن من اجل تنمية اكثر انسانية تعود بالنفع على البلدان الغنية ذاتها،

ومما اشار اليه التعليم ان حدود الثروة والفاقة تخترق كل المجتمعات، الغنية والفقيرة، وكما» ان ثمة تفاوتا اجتماعيا يشارف حدود البؤس في بعض البلدان الغنية، هناك غالبا على نحو متواز، في البلدان الاقل تطورا، مظاهر انانيةً واستعراض للثروة مربكة ومخزية في آن معاً» (يوحنا بولس الثاني، الاهتمام بالشأن الاجتماعي)

ازاء كل هذا تدعو»سلطة التعليم»، بالحاح، الى «الاضطلاع بعمل تربوي وثقافي كبير يشمل تربية المستهلكين على استخدام قدراتهم على الاختيار استخداما مسؤولا، وتنشئة المنتجين، ولا سيما مهنيي وسائل الاتصال الاجتماعي من بينهم، على تطوير حس رفيع بالمسؤولية، كما يشمل التدخل الضروري للسلطات الرسمية «(السنة المئة).

د.انطوان سعد

أخبار إلى الضوء

زيارة قائد الجيش إلى الجمهورية الإيطالية

زار قائد الجيش العماد رودولف هيكل الجمهورية الإيطالية، يرافقه وفد عسكري، من تاريخ ٢٤ /٨/ ٢٠٢٦ ولغاية ٢٦ /٨/ ٢٠٢٦ في زيارة رسمية بدعوة من نظيره الإيطالي General Luciano Portolano.

بعد الاستقبال الرسمي في قيادة القوات المسلحة، عُقد لقاء بين الجانبين بحضور أعضاء الوفدين العسكريين اللبناني والإيطالي، وتناول البحث آخر التطورات وسبل تعزيز التعاون بين جيشَي البلدَين.

خلال اللقاء، أكد الجنرال Portolano أنّ استقرار لبنان أولوية استراتيجية، مشيدًا بعلاقات الصداقة بين البلدين، ولافتًا إلى أهمية دعم الجيش اللبناني نظرًا لدوره الأساسي في الحفاظ على الأمن والاستقرار.

كذلك تطرّق الطرفان إلى الدور الأساسي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - اليونيفيل التي تشارك فيها الوحدة الإيطالية، والبعثة العسكرية الثنائية الإيطالية في لبنان MIBIL واللجنة العسكرية التقنية من أجل لبنان MTC4L. وتم أيضًا بحث رؤية إيطاليا ودورها في مرحلة ما بعد اليونيفيل.

وشكر العماد هيكل الجنرال Portolano مثمّنًا الدعم الإيطالي للجيش.

كما تلقّى اتصالًا هاتفيًّا من نائب رئيس مجلس الوزراء الإيطالي وزير الخارجية Antonio Tajani الموجود خارج البلاد، وقد أكد دعم إيطاليا لجهود الجيش. كذلك التقى قائد الجيش مدير عام وزارة الخارجية الإيطالية Riccardo Guariglia والمدير العام للشؤون السياسية والأمن الدولي في وزارة الخارجية الإيطالية السفيرة Cecilia Piccioni في مقر الوزارة.

كما التقى أمين سر دولة حاضرة الفاتيكان Cardinal Pietro Parolin الذي شدد على ضرورة إرساء السلام في لبنان، معتبرًا أنّ الجيش يؤدي دورًا كبيرًا في صون أمن البلاد.

وختم العماد هيكل زيارته في أحد مراكز الصناعات العسكرية الإيطالية، واطّلع على آلية عمله وتقنياته الحديثة.

تطاول على مقام ديني

تعرّض دير مار يوحنا فم الذهب الاثري في بلدة كوبا البترونية للاعتداء، حيث أقدم مجهولون على اقتحامه وتحطيم وتكسير محتوياته وسرقة كابلات الكهرباء.

وعلى الفور، باشرت الأجهزة الأمنية المختصة تحقيقاتها لكشف هوية المعتدين وتحديد ملابسات الحادثة.

الدستور الرياضي

سباق الجيش برعاية العماد هيكل

أعلن المركز العالي للرياضة العسكرية تنظيم سباق الجيش اللبناني ٢٠٢٦ لمسافتي ١٠ كلم و٥ كلم مرح، صباح الأحد ١١ تشرين الأول المقبل، برعاية قائد الجيش العماد رودولف هيكل، وتحت إشراف الاتحاد اللبناني لألعاب القوى.

وجاء الإعلان خلال مؤتمر صحافي في «مجمّع الرئيس إميل لحود الرياضي العسكري» في الدكوانة – مار روكز، بحضور ممثلين عن وزارة الشباب والرياضة والأجهزة الأمنية واتحاد ألعاب القوى والرعاة وحشد من الإعلاميين.

وأكد قائد المركز العالي للرياضة العسكرية العميد الركن مخايل موسى أن شعار السباق هذا العام «سوا مكملين» يأتي استكمالاً لشعار النسخة الأولى «مع بعض منوصل»، مشدداً على مواصلة الشراكة بين الجيش والرياضيين والمجتمع المدني، وموجهاً الشكر إلى جميع الداعمين.

من جهته، نوّه رئيس الاتحاد اللبناني لألعاب القوى رولان سعادة بدور الجيش في إعداد الأبطال وتحقيق النتائج المميزة، مؤكداً وضع إمكانات الاتحاد بتصرّف المركز لإنجاح السباق.

وشرح رئيس اللجنة الفنية الرائد رود أبو غزالة تفاصيل سباقي الـ١٠ والـ٥ كلم، من نقاط التجمع والانطلاق والوصول، فيما أعلنت الملازم أول جويا الحاج أن التسجيل مجاني ومتاح لجميع الفئات العمرية.

بدوره، تحدث العداء علي كنعان عن تحضيراته ومشاركاته المحلية والخارجية، مثمناً جهود المركز والاتحاد في دعم الرياضيين.

طوني نجم

العذراء مريم على أرض فينيقيا

كثر الحديث منذ سنوات عن علاقة العذراء مريم بالفينيقيين، وطُرحت التساؤلات: هل كانت تزورهم وتختلط بهم أم كانت تتجنّب مثل هذه اللقاءات، وتقبع في أماكن منفردة منتظرة أن ينهي ابنها يسوع لقاءاته المقرّرة في المدن والقرى الفينيقيّة؟

وترسّخت أخبار في أذهان الناس، فصدّقوها، جرّاء تكرار المقولات، التي تفيد بأنّ مريم العذراء، كسائر النساء اليهوديّات، كانت تأنف من مخالطة الفينيقيّين، وترفض مجالستهم والاجتماع بهم، وهذا أمر لا يقبله المنطق، وتكشف خطأه، الوقائع التاريخيّة والاجتماعيّة.

ينبئنا التاريخ بأنّ جليل الأمم ككل، والجليل الأعلى بالتحديد، كان، في زمن المسيح، خاليًا من الوجود اليهودي، إلا بما ندر، (مكّابيّين الأول ٥ : ٢٣)، وكانت غالبيّة سكانه من الفينيقيّين ومن بعض الشعوب الأخرى.

وبما أنّ يسوع وأمّه جليليّان، عاشا بين الفينيقيّين ردحًا كبيرًا من الزمن، وكانا يتكلّمان اللغة الآراميّة الفينيقيّة، وبما أنّ يسوع بشّر في الجليل وفي المدن والقرى الفينيقية، وكانت ترافقه، إلى الرسل، كل من أمّه مريم ومريم المجدليّة والنسوة الأخريات، فكيف يمكننا أن نصدّق، وبأيّ منطق يمكننا أن نقبل أحتجابها وأنفها من مخالطة الفينيقيّين؟

دخلت العذراء مع يسوع إلى صور وصيدا وضواحيهما كلها، وتجوّلت براحة وأريحيّة حيث حلّت، وكانت شريكة ليسوع في عمله الخلاصيّ بدءًا من قانا الجليل فإلى كلّ الأماكن ناشرة عطرها بين الفينيقيّين، نساءً ورجالاً، (وكان الترحيب بهم بالغًا اقصى حدود العفويّة والحرارة والمحبّة (الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة، ج ٥، ص. ٢٦٠)

وتأكيدًا للأثر الذي تركته مريم العذراء في لبنان، أذكر على سبيل المثال لقاءاتها مع النساء في عدد من القرى أبرزها:

مدينة صيدا :

طالت إقامة يسوع ومن معه، في مدينة صيدا، أكثر من أسبوعين، في ضيافة رجل ثري يدعى جبل، وكان لبشارته، ولما اجترحه من آيات ومعجزات، أثر عظيم، بين أهل البيت وفي المدينة كلّها. وكانت زوجة جبل تسهر على راحة مريم العذراء، وتسعى لتوفير ما ترغب فيه، وتصطحبها في غالب الأيام، مع النسوة، ليتجوّلن في شوارع صيدا وأحيائها، فيتعرّفن إلى ما فيها من جمال وأبّهة. وكلّنا يعرف ما لوجود العذراء مريم من أثر ونعمة أينما حلت. (نبيل أبو نقول، يسوع في القرى اللبنانيّة، بشارة ومعجزات، ٢٠٢٦، ص. ١١٥)

بلدة عبرا:

وصل يسوع ومن يرافقه إلى بلدة عبرا، فوجدوا مغارة أمّنت نومًا مريحًا لمريم العذراء والنسوة، أمّا يسوع والتلاميذ فافترشوا العراء في الخارج. وفي صبيحة اليوم الثاني، انتقلوا إلى بيت أُعدّ لاستقبالهم. لقد فعلت بشارة يسوع فعلها مع الحاضرين، وكان لوجود العذراء دور مهمّ، فلاذت بها ربّة البيت، مغتنمة دفء حضورها، وطلبت شفاعتها كي يبارك يسوع أهل بيتها، وقرية عبرا وأهاليها أجمعين، فكان لها ما أرادت، وأثنى يسوع على بركتها بابتسامة ملأى بالرضى والتأكيد. (المرجع السابق. ص. ١٣١). ويذكر الأب غودار، وهو سائح من القرن التاسع عشر، مغارة السيّدة في بلدة عبرا قائلاً: « يتوقّف الزائر في طريقه إلى صيدا أمام كنيسة صغيرة قائمة على مرتفع صغير قرب شجرة تين رائعة. اسم الكنيسة سيّدة عبرا، يحجّ إليها الجميع مسلمون وسنّيّون وشيعة ودروز وأرثوذكس» (فرجيل جورجيو، المسيح في لبنان، ص. ٤٧).

بلدة بكاسين :

دخل يسوع بلدة بكاسين انطلاقًا من عين ماء تعرف بعين الوسطى، وكان هناك جمع كبير فبشّر الناس، شفى عددًا من المرضى، فما كان من النسوة إلا أن التفوا حول العذراء، رغبة في التقرّب منها ونيل بركتها، ويسألونها شفاعة لدى يسوع، كي يستقرّ في قريتهم. ومنهم من قدّم لها الماء لتشرب وتبارك عين الماء فتتقدّس وتقدّس من يشرب من مائها. (يسوع في القرى اللبنانيّة، ص. ١٤٢)

مدينة جزّين :

شفى يسوع أحد أبنائها، من مرض عضال، ونزولا عند إلحاح أهل البيت، وافق على البقاء يومين في ضيافتهم، فغالت ربّت البيت في توفير أسباب الراحة للعذراء مريم، فبادلتها الحنان بحنان، والمحبّة بمحبّة، وأضفت من طهرها على البيت وساكنيه، وعلى البلدة بأكملها. (المرجع السابق، ص. ١٥٣)

بلدة كوكبا :

وصلت العذراء مريم والنسوة، يومًا، إلى بلدة كوكبا، على أن يلتحق بهنّ يسوع وتلاميذه بعد وقت قصير، وبعد يومين أو أكثر من وصولها، حلّت فاجعة بأهل القرية، حيث مات فتًى من أنسباء خالتها التي تُدعى مريم، أيضا. لفّ الحزن القرية كلّها، فعملت مريم العذراء على مواساة المحزونين، وكان لما تحمله من رقّة وطهر، دور فاعل في تخفيف المصاب، وفي تضميد النفوس المكلومة. (المرجع السابق، ص. ١٥٩).

وأخيرًا أقول «في لبنان اليوم أمّ الله معروفة « بالسيّدة». فإذ حلّت كارثة في مدينة أو في حيّ يقصد الناس الكنيسة، ويأخذون أيقونة السيّدة، ويطوفون بها بين البيوت» (فرجيل جورجيو، المرجع نفسه، ص. ٤٧)

ولمن يتساءل لماذا كُرّس لبنان لقلب مريم العذراء أقول، عليك أن تزور قرى لبنان وبلداته ومدنه، فتعرف مدى تعلق الناس بمريم العذراء، وقد بَنَوا المزارات والكنائس والكاتدرائيات على اسمها، فمن صيدا إلى جزّين لا تمرّ في قرية إلا وتجد فيها كنيسة أو مزارًا على اسم العذراء مريم، وبالإضافة إلى ذلك فقد قدّسوا بيوتهم بصور وأيقونات للعذراء، منفردة أو مع ابنها يسوع، في مراحل حياته منذ الولادة فإلى القيامة.

وأخيرًا أقول «في لبنان اليوم أمّ الله معروفة « بالسيّدة». فإذ حلّت كارثة في مدينة أو في حيّ يقصد الناس الكنيسة ويأخذون أيقونة السيّدة ويطوفون بها بين البيوت» (فرجيل جورجيو، المرجع نفسه، ص. ٤٧)

د. نبيل أبو نقّول